

نساء يزيديات يطالبن بالعدالة في المحاكم الأمريكية بسبب الجرائم المرتكبة من قبل تنظيم الدولة الإسلامية

29 أبريل 2021 – ألكسندريا، فيرجينيا

آمال كلوني، مركز العدالة والمساءلة (CJA) و مؤسسة غيبسون ودين وكرايتشر ذات المسؤولية المحدودة تقدم خمس نساء يزيديات كضحايا في ملاحقة أمريكية لإحدى الأعضاء المتهمات في تنظيم الدولة الإسلامية.

في يوم الثلاثاء، ذاع نبأ التماس تم تقديمه من قبل مجموعة من خمس نساء يزيديات في قضية ضد إحدى أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية نسرين أسعد إبراهيم بحار (تعرف أيضًا باسم "أم سيف") أمام المحكمة الجزئية الأمريكية للمنطقة الشرقية من فيرجينيا. وقعت النساء يزيديات جميعهن ضحايا جرائم مرعبة ارتكبتها أم سيف ويعتقدن ضرورة ملاحقتها في الولايات المتحدة بسبب دورها في الإبادة الجماعية لليزيديين.

قالت أمال كلوني: "تمثل القضية الجنائية في الولايات المتحدة الآلية الوحيدة للقبض على أم سيف بسبب جرائمها المرعبة ضد عملائنا. لقد انتظروا طويلاً بالفعل ليومهم في المحكمة".

نجت النساء من جرائم شنيعة ارتكبتها أم سيف وزوجها أبو سيف، أحد قادة تنظيم الدولة الإسلامية، كجزء من حملة تنظيم الدولة الإسلامية لإبادة الشعب اليزيدي. وفي أثناء مذبحه تنظيم الدولة الإسلامية لليزيديين في منطقة سنجار في العراق في سنة 2014، تم اختطاف أربعة من النساء – كانت كلهن قاصرات في ذلك الوقت – وتم بيعهن كعبيد، أو سبايا، وهو تكتيك رئيسي في حملة تنظيم الدولة الإسلامية للإبادة الجماعية. كما تم الاحتفاظ بإيناس، ابنة المرأة الخامسة والتي كانت تبلغ من العمر 15 عامًا في منزل عائلة السيف.

قامت عائلة السيف بسبي الفتيات اليزيدييات في منزلهم في الشدادي، سوريا. وفي أثناء سبيهن، تعرضن مع يزيديين آخرين وكايلا مولر - عاملة إغاثة أمريكية أسيرة – للتعذيب والاعتصاب والضرب والحرمان من الطعام. وقامت أم سيف مرارًا وتكرارًا بتجهيز النساء والفتيات لاعتصابهن على يد ميليشيات الدولة الإسلامية بمن فيهم زوج أم سيف وأبو بكر البغدادي، القائد والخليفة المزعوم لتنظيم الدولة الإسلامية. ورد في التقرير أنه تم قتل كايلا ولم تتم مشاهدة إيناس مرة أخرى.

لم يتم تقديم أم سيف للعدالة مطلقًا بسبب جرائمها ضد عملائنا. وعقب أسرها على يد القوات الأمريكية في 2015، تقدمت الحكومة الأمريكية بشكوى جنائية ضد أم سيف بمفردها لمعرفتهم بتأمرها لتقديم دعم مادي إلى تنظيم الدولة الإسلامية. لكن الدعوى معلقة منذ ذلك الوقت. قالت دانييل ماك لافن، محامية كبيرة لدى مركز العدالة والمساءلة: "على الرغم من تورطها الواضح في الإبادة الجماعية لليزيديين، لم يتم اتهامها مطلقًا من جانب الادعاء الأمريكي بسبب أي من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها، وحتى مع تقديم الشكوى الجنائية منذ خمس سنوات، لم تتوسع الولايات المتحدة مطلقًا في اتهاماتها ضدها أو سعت وراء نقلها من العراق".

تقول زينب أحمد، شريك في مؤسسة «غيبسون ودين وكرايتشر» ذات المسؤولية المحدودة "تقدم عملاؤنا بهذا الالتماس للاعتراف بهن كضحايا حرب بموجب قانون حقوق ضحايا الجرائم ولضمان تمتعهن بصوت في عملية مساءلة أم سيف عن جرائمها ضدهن. وحق الضحايا المذكور في المشاركة في عملية العدالة الجنائية هو بالضبط ما يحميه قانون حقوق ضحايا الجرائم الذي تم إصداره بشكل جزئي للتعامل مع مسألة القدرة المحدودة على المشاركة من جانب ضحايا الإرهاب في محاكمة مرتكبي تفجيرات أو كلاهما سيتي".

#

لمزيد من الاستفسارات، يرجى التواصل مع زينب أحمد، شريك في مؤسسة غيبسون ودين وكرايتشر ذات المسؤولية المحدودة على العنوان الإلكتروني التالي: zahmad@gibsondunn.com.